

ص ١٦٢ . ويضيف انه في « سياق نهوض الحركة الوطنية الديمقراطية المناهضة للاستعمار » نشأت في اطواره « محاولات التنظيم النقابي العمالي » ص ١٦٢ ، الذي « بعث مجددا عام ١٩٣٦ بمبادرة من ملحم قاسم الذي كان يحظى بدعم الشيوعيين في فلسطين » ص ١٦١ . وكذلك فان احاديث بعض النقابيين ، التي اعتمدها المؤلف ، اشارت الى « قيام اضرابات عمالية في البلاد في سياق محاولات لاقامة نقابة خاصة بهم » ويستند المؤلف ايضا الى تقارير البوليس البريطاني في فلسطين التي تحدثت عن محاولات الحزب الشيوعي لتنظيم خلايا ومجموعات عمالية في الاردن منذ منتصف العشرينات (١٩٠٠) وعن نشاط عناصر الحزب الشيوعي ومحاولاتهم في شسرق الاردن » ص ١٦١ ، وكذلك عن نشاطات « عصابة مناهضة الامبريالية » ، وعن قيام « اتحاد للعمال الاردنيين في مطلع الثلاثينات ، الذي اسسه الدكتور صبحي غيمة ، وهو احد الشخصيات المعارضة ، ص ١٦١ ، واخيرا عن دور « المؤتمسر الاردني الاول » ، الذي عقد في تموز ١٩٢٥ بعمان واصدر ميثاقا وطنيا انتقد فيه دور ونفوذ بريطانية في الدولة الاردنية » ص ١١٢ .

تظهر تلك التحركات والنضالات الديمقراطية والوطنية ، عن الدور النضالي لـ « طلائع » القوى الحديثة والجذرية ، وبعض تعبيراتها السياسية ، والتي تكونت ، بشكل جنيني في سياق ، وضمن التطور المشوه والتبعي للسيطرة الكولونيالية ، فماذا عن النضالات الوطنية التحررية العامة على صعيد القسوى الاقتصادية والاجتماعية الاخرى ذات الطابع التقليدي ؟

يؤكد حوراني ، عند كشفه للممارسات القمعية للكولونيالية واداتها المحلية ، بأن « الشغل الشاغل للكولونيالية واداتها

في البلاد صغيرا جدا وكان دورها ومكانتها محدودين للغاية » ص ١٥٩ . عندما يتأمل القارئ ويتفحص هذه الاستنتاجات الرئيسية حول « ضعف مقومات التحرر الوطني » و « ضمور » و « مخدونية نفوذ الحركة الوطنية » والحجم « تصغير جدا » للعمال و « فئات الشغيلة » لا بد ان يستعيد فورا ما ذكره المؤلف في المقدمة من ان السيطرة الامبريالية « لم تخلق القوى الاجتماعية النقيضة لها او « حفار قبرها » بل خلقت شروطا جديدة ملائمة تماما لاستدامة سيطرتها » ص ١١ . اما الخلاصة التي يمكن الوصول اليها فهي موافقة الكاتب على استنتاجاته ، وكذلك القبول معه « بتفسير الاخفاق التاريخي لحركة التحرر الوطني الاردنية » .

بيد اننا اذا ما تتبعنا نشوء وتطور الحركة الوطنية ، ودور انفتاح وانطبقات الاجتماعية في العديد من النضالات الوطنية ، وباشكال نضالية مختلفة ، على امتداد الفترة الزمنية التي اتخذها المؤلف مجالا لنبحث ٠٠ فاننا سنصل الى استنتاجات متعارضة مع العديد من الاستنتاجات التي توصل اليها حول هذه المسألة ، ويتبين لنا في الوقت نفسه النظرة الاحادية لديه في رؤية جانب واحد من جوانب طبيعة نشوء وتطور الحركة الوطنية ، وهو الجانب الديمقراطي والعمالي المقترض ، حيث اتخذ كـ « قياس » لفهم جدلية تكون الحركة الوطنية وتطورها في الاطوار المختلفة من تلك الفترة .

يحدد انكاتب انه في « نهاية العشرينات بدأت نشأة الاحزاب الوطنية المعارضة وقد تلتها حملة معارضة وارهاب للشخصيات الوطنية » ص ١١٢ . وفي مكان اخر يتحدث عن « عودة الموجة الثورية لتجتاح البلاد (١٩٠٠) والتي كانت تأخذ شكل الاجتماعات والمؤتمرات»